

المثوق قال الرافعي وسكتوا عن مدة النفقة وبقيت
 المون فيجوز ان يفد ذلك بالعم الغالب وان يقدر سنة
 وصوب النووي في الروضة منهما الكافي وقضية ذلك
 انه لا نقل فيها مع ان منقول الجمهور الاول وهو المعتمد
 ولا يجب على المكفر بيع ضيعة وهو يفتح لضاد الفقار
 ولا بيع راس مال تجارته بحيث لا يفضل دخلها عن
 غلة الضيعة ورجح مال التجارة عن كفايته لمونه
 لتحصيل رقيق يعتقه ولا بيع مسكن ورقيق نفيسين
 انهما العسر منارقة المالوف ولا يجب شرابين واظهر
 الاقوال اعتبار اليسار الذي يلزم به الاعتناق بوقت
 الاداء بوقت الوجوب ولا باي وقت كان ثم شرع في
 الغصلة الثانية من خصام الكفارة فقال **فان لم يجد**
 رقبة يعتقها بان عجز عنها حسا او شرعا فصام **شهرين**
متتابعين للدية ولو تكلف الاعتناق لاستقرض او غيره
 اجزاه لانه ترقا الى الرتبة العليا ويصير الشهران
 بالهلاك ولو نقصا ويكون صومها بنية الكفارة لكل
 يوم منهما كما هو معلوم في صور الغرض ويجب تبسيط
 كما في صوم رمضان ولا يشترط نية التتابع اكتفا
 بالتتابع الفعلي فان بدى بالصوم في اثنى الشهر حسب
 الشهر بعده بالهلاك وانتم الاول من الثاني فلا يبي يوم
 ويفوت التتابع بفوات يوم بلا عذر ولو كان اليوم

بعد

الاخير

الاخير اما اذا فات بعذر فان كان كمنونه لم يضرب له
 بينا في الصوم او كمن يسوغ للفطر لانه المرض لا يبي في
 الصوم ثم شرع في الغصلة الثالثة من خصام الكفارة
 فقال **فان لم يستطع** اي الصوم المتتابع لمرمراو
 مرض يدوم شهرين الاستفاداي من العادة في مثله
 او من قول الاطبا اولسقة سديدة اولو كانت المشقة
 لسق وهو سدة الفلحة اي خوف شهوة الوطي او
 خوف زيادة المرض فاطعام **ستين مسكينا** للدية
 السابقة او فقيرا لانه اسد حال منه ويكفي البعض
 فقرا والبعض مساكين **تنبيه** قوله فاطعام
 تبع فيه لفظ القران الكريم والمراد تكميلهم فقال جابر
 رضي الله عنه اطعم النبي صلى الله عليه وسلم الجزء
 السدس اي ملكها فلا يكفي التقديرة ولا التعشية
 وهل يشترط اللفظ او يكفي الرفع عبارة الروضة
 تقتضي اللفظ لانه عطف بالتمليك قال الشيخ
 الازرعي وهو بعيد اي فلا يشترط لفظ وهذا هو
 الظاهر كدفع الزكاة ولا يكفي تملك كافر ولاها سميها
 ولا مطلقا ولا من تزوجه نفقته كزوجته وقريبه
 ولا التي مكنته بقريب او زوج ولا اي عبد ولو مكنتها
 لانها حق الله تعالى فاعتبر فيها صفات الزكاة ويهون